



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARUES
المفقودون DISPARUS
المفقودون DISPARUS
المفقودون DISPARUS



"إصلاح سياسي" أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ "تحليل نقدي"

الجزائر ، كونهاجن ، باريس ، ١٩ أبريل / نيسان ٢٠١٢ - في تقرير مشترك صدر اليوم من قبل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ، ائتلاف عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA)، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بالجزائر (SNAPAP) يناشدون فيه المراقبين الدوليين المشاركين في الرقابة علي الانتخابات الجزائرية، خاصة مراقبين بعثة الاتحاد الأوروبي ، و لكن أيضا المواطنين الجزائريين للنظر في القوانين الجديدة التي اعتمدت في الجزائر، وانتهاكات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان التي زادت تفاقمت في الجزائر.

في الوقت الذي تستحوذ فيه الانتخابات النيابية المرتقبة في ١٠ مايو ٢٠١٢ على الإهتمام الرئيسي، يأتي التقرير بعنوان "إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟" تحليل نقدي " ليكشف انه على نقيض تصريحات رئيس الجمهورية بشأن " الإصلاح السياسي "و" تعزيز العملية الديمقراطية "، فإن التشريعات الجديدة التي تم اعتمادها اعطى فرصة للحكومة الجزائرية لإحكام قبضتها علي المجتمع المدني خاصة والمجال السياسي، وكوسيلة لتعزيز السيطرة على المجتمع الجزائري ككل.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التشريعات المختلفة من خلال مذكرات تحليلية وتوصيات بشأن : قانون الانتخابات العامة (المذكرة رقم ١)، القانون المحدد لسبل زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (المذكرة رقم ٢)، وقانون الأحزاب السياسية (المذكرة رقم ٣) قانون المعلومات (المذكرة رقم ٤) وقانون الجمعيات (المذكرة رقم ٥).

هذه القوانين، التي اعتمدت بالجزائر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ كجزء من الإصلاحات السياسية المزعومة، تشكل تقييداً شديداً للحريات الأساسية، وذلك في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية التي إتلت بها الجزائر، ولا سيما أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية.

بينما وصل المراقبين الدوليين بالفعل إلي الجزائر - بناء على دعوة من السلطات الجزائرية - كجزء من بعثة مراقبة الانتخابات النيابية، فقد زاد القمع من قبل قوات الشرطة كما فرضت قيود على حرية التعبير والتظاهر السلمي في الجزائر. فعلى الرغم من رفع حالة الطوارئ ، لا يزال حظر المسيرات السلمية أو أي شكل من أشكال التظاهر العام في الجزائر، ساري المفعول بقرار من رئيس الحكومة الصادر في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠١. مازالت قوات الشرطة منتشرة بكثافة في

الجزائر العاصمة، كما في غيرها من المدن الأخرى لمنع المواطنين من التظاهر. فضلا عن إعتقال البعض بصورة تعسفية واحتجازهم لعدة ساعات في مراكز الشرطة وذلك عقابا لهم لمحاولتهم التعبير عن آرائهم بحرية في الميادين العامة.

في الرابع عشر من أبريل/ نيسان، عشية إفتتاح الحملة الإنتخابية، قامت قوات الشرطة بقمع تجمع سلمى و الذي نظم بناء على مبادرة من الناشطين في حركة الشباب المستقلين من أجل التغيير (MJIC) للدعوة لمقاطعة الانتخابات. تعرض أحد قادة الحركة، عبده بن جودي، لاعتداء من قبل ضابط شرطة داخل سيارة نقل قبل أن يتم نقله إلى مخفر الشرطة مع ٢٤ ناشطا من المنظمات الأخرى بما في ذلك جمعية "اس او اس مفقودين" ، و كان بينهم فاطمة يوس البالغة من العمر ٧٨ عاما و جيدجا شرقاوي ٧٢ عاما ، حسين فرحاتي و سليمان حميتوش.

وبالمثل، يواجه النشطاء من النقابات العمالية المستقلة التهديد والتنكيل من قبل الإدارة بسبب نشاطهم النقابي، وتقييد شديد في ممارستهم لحق الاضراب والتجمع، وخصوصا في فترة الانتخابات ، كان آخرها الاتحاد الوطني للعدالة والمعلمين، اللجنة الوطنية للعمال و التأمين الاجتماعي، فضلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الجزائريين العاطلين عن العمل الذين تدعو للحق في عمل لائق. اعتقل في ١٨ أبريل، عبد القادر خربا ، وهو عضو في اللجنة الوطنية لحقوق العاطلين عن العمل والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، في حين كان يصور مظاهرة نظمتها الفدرالية الوطنية لقطاع العدالة أمام محكمة سيدي محمد في الجزائر العاصمة.

منظماتنا تدعو السلطات الجزائرية إلى الإفراج فورا عن السيد عبد القادر خربا، وضمان في كافة الظروف سلامته الجسدية والنفسية، ووقف المضايقات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك التخلي الفوري عن إتخاذ الإجراءات التعسفية ضدهم.

كما تستنكر منظماتنا بشدة الفجوة بين التصريحات الرسمية و ممارسات السلطات الجزائرية ، وتناشد المراقبين الدوليين المشاركين في الرقابة علي الإنتخابات الجزائرية، خاصة مراقبين بعثة الاتحاد الأوروبي، و لكن أيضا المواطنين الجزائريين للنظر في القوانين الجديدة التي اعتمدت في الجزائر، وإنتهاكات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان التي تكثفت في الجزائر.

مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

- *ائتلاف عائلات المفقودين في الجزائر: 033/143448782*
- *النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بالجزائر: 0213/21520372*
- *الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: 00213/121238086*
- *الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان: 0045/32641700*